



أمل السعيدية

مسائل أخلاقية حول الهجرة واللجوء

تفاقمت في الآونة الأخيرة أزمة اللاجئين السوريين، فقد عبّر مسؤولون في بعض الدول (كأمريكا وبولندا وسلوفاكيا والتشيك) عن رفضهم لاستقبال اللاجئين السوريين غير المسيحيين، على اعتبار أن المسلمين يشكلون تهديداً للأمن القومي لبلدانهم. ورغم أن هذا التخوف قد يكون مشروعاً خصوصاً مع ازدياد نشاط داعش وحصول هجمات باريس وغيرها، نقول إن هذا العداء ضد المسلمين قد يكون مشروعاً، وقد يكون مجرد عذر للتهرب من استقبال اللاجئين؛ فلقد أضحت التعامل مع مسألة اللجوء السياسي، كرة في ملعب السياسيين الذين يودون تقديم مواقف يحصلون بها على موافقة أكثر التيارات والأحزاب نشاطاً في بلدانهم، فإن كانت التيارات اليمينية ترفض الأديان الأخرى، وكانت هي التي تنال حظوة الإجماع في ذلك البلد رأينا أن بعض المتسابقين على الرئاسة يتأثرون بهذا والعكس صحيح. يسعى مقال فليشيانو كارينو في مجلة التسامح الذي يحمل عنوان -الهجرة السياسية - باعتبارها تحدياً للحياة الدينية- إلى مناقشة السياسات والممارسات تجاه طالبي اللجوء. حيث يتعرض كارينو للإشكالات المرتبطة بالتعامل مع مسألة اللجوء، والاعتبارات التي تقدمها الدول التي ترفضه ويقدم حلولاً ومقترحات للتعامل مع أزمة اللاجئين. ما سأقوم به هو تلخيص مقال فليشيانو كارينو ومحاولة مناقشة بعض النقاط الأساسية فيه.

حيث يقول «أشار مجلس الكنائس العالمي في بيان شهير له قبل فترة قصيرة إلى أن الظروف المأساوية هذه هي فرصة لتحقيق الإيمان وللتفاني في العمل ولتحسين العلاقات بين الأديان» من هنا يمكن أن يتحول هذا القهر الذي تعرض له اللاجئون إلى قوة إنتاجية لا يُستهان بها، وأعتقد أن ملاحظة القطاعات الخدمية في الكثير من الدول قد تقدم لنا قراءة حول ما ذهب إليه كارينو بهذا الاستشهاد، لكن هذا لا يكون بمعزل عن عوامل أخرى يجب النظر فيها فيما يتعلق بهذا الخصوص، إن إمكانية نشوب الحروب من وراء الجدران بسبب اختلاف الأيدولوجيات، يعني ضرورة التعامل مع هذا الواقع ومحاولة استخدامه محاولة لدرجه، وذلك يأتي بضرورة تبني هذا الخطاب بالإجماع من هذه الدول بقوانينها مع رجال الدين في الأديان السماوية الكبرى على وجه الخصوص. فيقول كارينو إن فرصة النظر في العلائق بين الديانات داخل المجتمع والعالم قد يساهم في حل الكثير من الإشكالات. ويقترح كارينو أن يقدم فهم جديد للحدود في ضوء النظر إلى الدولة ووظائفها، إذ ليس من الطبيعي أن يظل أناس كثر بإفريقيا تحت خط الفقر باسم الحدود التي لا يمكن اجتيازها. خصوصاً وأن هذه الحدود، كانت من نتائج الاستيلاء والاستعمار وارتبطت بظهور الدولة القومية لكننا اليوم في الدولة الحديثة بات من الصعب بمكان أن يظل الأمر على ما هو عليه .

ويؤكد الكاتب أخيراً أن التركيز في دوافع اللجوء وتفاصيل ظروفه يتنافى مع شروط العوالة، حيث: «تصر العوالة على حرية حركة الأموال والسلع، لكنها تعود لظروف وشروط الدولة القومية عندما يتعلق الأمر بحركة الأشخاص.

الإنسان مضطراً للهجرة مقابل اختياره الهجرة لتحسين مستوى معيشته، فيقول: «عندما تُفادر مدرسة فلبينية بلادها لتصبح خادمة في هونغ كونغ، هل تكون بذلك تختار تحسين شروط حياتها، أم تهرب من الجوع؟» فهو يرى أن كل أنواع الهجرات لا تأتي إلا من كون الإنسان مجبراً عليها. إن هذه المفاهيم تتغير حسب الظروف والمستجدات... فبرأي كثير من الخبراء لا يمكن اعتبار الأشخاص «الذين يهربون من العنف دون أن يكونوا مستقصدين بشكل خاص» لا يمكن اعتبارهم لاجئين. ففيما يمتلك الملاحقون سياسياً حق اللجوء، لا يعطى هذا الحق لمن يعانون الاضطهاد الاقتصادي. بناءً على حالة الفرد وبمقارنتها مع اشتراطات قبول طلبات اللجوء يمكن للدول أن تقبل أو ترفض هذه الطلبات؛ لذلك فمن المهم وضع مُحددات واضحة حتى لا تتلمص السلطات من واجبهما الإنساني والأخلاقي تجاه المضطهدين.

وحول الأسباب التي قد تدعو الدول إلى رفض استقبال اللاجئين فهي بحسب العديد من الأمثلة تشير إلى الخوف على الأمن القومي، والخوف على السيادة وحق حماية الأرض والمواطن، ولو فحصنا هذه المبررات لوجدنا أنها مشروعة، على اعتبار أن هنالك تهديدات أمنية تطال هذه المجتمعات تحت ما يسمى «الإرهاب»، إضافة إلى تغير واضح في التركيبة السكانية التي قد تقلب الموازين، كما حصل في لبنان إبان النكبة مطلع الخمسينيات بعد هجرة المسلمين الفلسطينيين إلى لبنان والذي أخاف المسيحيين الذين يتولون السلطة هناك لبدء الصراع الداخلي في لبنان ويحتفظ بلامحاه إلى يومنا هذا، كما أن ظواهر كثيرة قد تُصاحب هذا اللجوء، مثل انتشار ظاهرة التسول وغيرها. يرد كارينو في مقاله على هذه الاعتبارات من عدة جهات، وأولها يتعلق بالخدمة والعدالة

في البداية يجب أن نقوم بتقديم تعريفات حول ما نعنيه باللاجئين وتوضيح الفروقات بين هذا المفهوم ومفهوم المهاجرين حيث يجري تصنيف الحركات البشرية استناداً إلى أسباب الحركة حسب معاهدة الأمم المتحدة للعام 1951م والتي تعدلت عام 1967م كالتالي: يذكر كارينو في مقاله أن المهاجرين: «هم أولئك الذين يغادرون بلدانهم إلى بلدان أخرى لأسباب اقتصادية أو من أجل العمل، ويملكون أكثر من خيار في هذا الشأن». أما اللاجئون: «فهم الذين يتركون بلادهم للشعور بالألحقة أو بالخطر. واللاجئون هم الذين لم يعودوا يتمتعون بحماية حكوماتهم أو السلطات على الأرض». ومن هنا ندخل إلى واحدة من أهم المشكلات التي تواجه طريقة التعامل مع هذه التعريفات، فمفهوم الملاحقة يخضع لتأويلات مختلفة، قد تقشل في تقدير حجم المأساة التي يعيشها طالب اللجوء، وقد يتأثر بشكل أو بآخر بموقف الدولة التي يرغب اللاجئ بالذهاب إليها مما يحصل في الدولة التي يجري فيها الصراع . كما أن هنالك مشكلة أخرى مرتبطة بهذا التعريف، إنه يُحيط بمسألة اللجوء السياسي لكنه لا يولي ذات الاهتمام باللجوء الناتج عن الاضطهاد الاقتصادي حيث يقول كارينو «الملاحقون سياسياً لاجئون». أما الذين يعانون من اضطهاد اقتصادي أو مالي فليسوا كذلك» ويتساءل كارينو وأنا معه، ما هو الفرق بين اللجوء بسبب الاضطهاد السياسي واللجوء بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة؟ أليس الموت واحداً، سواء إن مت بقذيفة أو مت بسبب الجوع. إن هذه التعريفات لا يمكنها أن تقيس مسألة جد حاسمة في مسألة قبول اللاجئ من عدمه: هل خروجه من الوطن قرار اختياري أم ضرورة بدافع الحاجة الملحة والإجبار؟ فكارتينو يتساءل عن المعنى الحقيقي لكون

amalalsaeedi11312@gmail.com

النصوص المنشورة تعبر عن وجهات نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي مجلة التفاهم أو الجهة التي تصدر عنها.

مجلة التفاهم هاتف : ٢٤٦٤٤٠٣١ - ٢٤٦٤٤٠٣٢ ، فاكس : ٢٤٦٠٥٧٩٩ +٩٦٨

البريد الإلكتروني : www.altafahom.net - al.tafahoom@gmail.com - tafamoh@gmail.com